الملف

خليل حرب
khalilharb66@gmail.com

خياراتهما القانونية في وجه إسرائيل حال غزة قد يكون كهدنة لبنان

"قمة شرم الشيخ للسلام" تثير التفاؤل ورهانات النجاح، لكنها ايضا تجدد المخاوف من تجاهل الاستناد على القضية المركزية، المتمثلة بقضية فلسطين، لمعالجتها بشكل حقيقي ما ينذر بأن تصبح القمة مثلها مثل سابقاتها من مئات القمم والمؤتمرات التي عقدت خلال العقود الماضية، و"سايرت" اسرائيل، ولم تنصف الفلسطينيين بحلول عادلة

من مفارقات القمة التي رعتها مصر، وشارك فيها زعماء اكثر من 20 دولة، ان حضور الرئيس الاميركي دونالد ترامب، وتصدره المشهد، كان يفترض ان يشكل ضمانة برسوخ اتفاق وقف الحرب. الا ان ماضيه لا يبعث على اطمئنان، منذ ان الغى في العام 2018 الاتفاق النووي المبرم مع ايران؛ والان بعدما قال رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو له في الكنيست الاسرائيلي ان "ما من رئيس اميركي فعل من اجل اسرائيل مثل ما فعله ترامب".

وبرغم توقيع زعماء الولايات المتحدة ومصر وقطر وتركيا على الخطة، والى جانبهم زعماء وممثلون عن اكثر من 20 دولة كشهود، الا ان العناوين تقرا من عناوينها ايضا، اذ ان "خطة ترامب" تؤجل عمدا طريق قيام الدولة الفلسطينية الموعودة منذ اكثر من سبعة عقود، وهي تركز في جوانب اساسية منها على نزع سلاح حماس، واستطرادا اي تنظيم يمكن ان يقاوم اسرائيل او احتلالها، ويفرض اليات حكم وادارة على قطاع غزة كانه كيان منفصل عن الضفة الغربية، بينما يعترف ترامب من خارج الاتفاق، بما يعتبره حقوق الاسرائيليين بنشر مستوطناتهم في الضفة الغربية التي هي بموجب القانون الدولي اراض محتلة.

وقد اكثر ترامب من الحديث خلال مؤتمر 13 تشرين الاول في شرم الشيخ عن الدول الغنية التي يفترض ان تساهم في اعادة اعمار غزة، بينما يفترض ان يكون زعماء تركيا رجب طيب اردوغان وقطر الشيخ تميم بن حمد ال ثاني، ومصر عبدالفتاح السيسي، مثابة الضامنين للخطة وتنفيذها وخصوصا من جانب الطرف الفلسطيني الذي للمفارقة الغريبة، لم يكن مشاركا في مراسم التوقيع، وانما حضر كضيف شرف من خلال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

الدكتور المصري في القانون الدولي العام ميخائيل ماهر.

ولهذا، فان التساؤل بديهي عمن سيكون الضامن لاسرائيل وسلوكها فيما بعد اطلاق اسراها من غزة؟ ومن يضمن ان لا تجدد اعتداءاتها مثلما تفعل في لبنان مثلا منذ وقف اطلاق النار قبل نحو عام؟ ولماذا يحكم على الفلسطيني ان يتنازل عن قدرته الدفاعية مهما بدت محدودة وضئيلة، ويسمح لاسرائيل بالابقاء على سطوتها العسكرية متفلتة، وبلا اي حساب على ما اقترفه نتنياهو خلال حرب العامين الماضيين، بل ان ترامب ناشد الاسرائيليين العفو عن نتنياهو من الملاحقات القضائية والقانونية في حقه.

وبرغم مشاهد الامل بسلام طال انتظاره، لكن هناك تساؤلات صعبة حول مدى واقعية الاتفاق، وقدرته على الصمود، وحدوده القانونية والسياسية في مواجهة سجل طويل من الانتهاكات والتجارب الفاشلة.

اجرت "الامن العام" مقابلة مع الدكتور المصري في القانون الدولي العام ميخائيل ماهر، وهو ايضا محام وباحث في قضايا النزاع والعدالة الدولية، وكان الحوار التالي:

■ مشهد القمة في حضور ترامب هل يضمن نجاح الاتفاق؟

□ المشهد في شرم الشيخ يعكس رغبة دولية واضحة في تثبيت الهدوء في غزة واحتواء التوتر الإقليمي المتصاعد. الحضور الاميركي المباشر بدا كأنه محاولة من واشنطن لاستعادة

موقعها كراعٍ رئيسي لتسويات الشرق الاوسط، بعد سنواتٍ من الغياب او التردد. لكن السؤال الاعمق يبقى هل يضمن هذا الحضور الاميركي نجاح الاتفاق؟ يرتبط هذا بعاملين اساسيين، هما الضمانات الميدانية والنية السياسية. فاسرائيل غالبا ما تتعامل مع الاتفاقات كاطارٍ مؤقت يخدم مصالحها الامنية، بينما لا تزال الساحة الفلسطينية منقسمة سياسيا

> **هناك ضبابية في النصوص والحاجة الى آلية تنفيذ مراقبة**

ومؤسسيا. لذا فان نجاح الاتفاق لن يتحقق بمجرد التوقيع، بل يتطلب الية تنفيذ ومراقبة ومحاسبة عند الانتهاك، وهي امور ما زالت ضبابية في النصوص الحالية.

■ الرعاية المصرية – الاميركية هل تفرض على اسرائيل التزام تطبيقه؟

□ وجود القاهرة وواشنطن في مشهد التوقيع يمنح الاتفاق ثقلا دوليا لا شك فيه. فمصر تعد الطرف العربي الاكثر قربا وتأثيرا في الملف الفلسطيني، فيما تمتلك الولايات المتحدة ادوات الضغط على اسرائيل. الا ان الفارق بين الالتزام والالزام يبقى حاسما، فمصر تستطيع ضمان التنفيذ ديبلوماسيا وسياسيا، لكن لا يمكنها فرضه قسرا دون دعم اميركي فعّال. فاذا اكتفت واشنطن بدور "الراعي الشرفي" دون ممارسة ضغط حقيقي على تل ابيب، فان الاتفاق قد لا يصمد طويلا امام اول اختبار ميداني.

■ هل يمنح الاتفاق اسرائيل ونتنياهو حصانة قانونية؟

□ من الزاوية القانونية، لا يملك اي اتفاق سياسي حتى لو رعته قوى كبرى ان يعفي قادة اسرائيل من الملاحقة امام المحاكم الدولية. القانون الدولي الانساني، واتفاقات جنيف على وجه الخصوص، تنص على ان جرائم الحرب لا تسقط بالتقادم، ولا يمكن الغاؤها عبر تسويات سياسية او صفقات سلام. وبالتالي، فان اتفاق شرم الشيخ او حتى خطة ترامب لا يمكنه ان يمنح نتنياهو او وزير دفاعه السابق يواف غالانت غطاء قانونيا يحميهما من المساءلة بل ان تجاهل بند المحاسبة قد يفسر على انه تواطؤ ضمني على الافلات من العقاب ما يضعف شرعية الاتفاق في اعين الرأي العام الدولي.

■ ما الذي يمكن للفلسطينيين، او الجهات التي دعمت ملاحقة اسرائيل، فعله قانونيًا؟

□ الفلسطينيون يمتلكون اليوم اوراقا قانونية مهمة اذا ما احسنوا توظيفها. فالقضية الفلسطينية ليست فقط صراعا سياسيا بل ملفا قانونيا مفتوحا في المحاكم الدولية ويمكن التحرك عبر ثلاثة مسارات رئيسية:

1- المحكمة الجنائية الدولية، حيث فُتح تحقيق رسمي في جرائم الحرب الاسرائيلية، والمطلوب الان تقديم ملفات موثقة وشهادات من منظمات حقوقية فلسطينية ودولية.

2- مجلس حقوق الانسان في الامم المتحدة، حيث يجب تكثيف التقارير والقرارات التي تفضح الممارسات الاسرائيلية وتكرس مسؤوليتها القانونية. ◄

سلام بالقوة والسلاح

قال الرئيس الاميركي دونالد ترامب امام الكنيست الاسرائيلي ان الولايات المتحدة "ستطبق السلام من خلال القوة"، متباهيا بأن الولايات المتحدة تمتلك "اسلحة لم يحلم بها احد وآمل في الا نضطر لاستخدامها". وحيا نتنياهو قائلا انه شخص "ليس من السهل التعامل معه، لكن هذا ما يجعله عظيما. نتنياهو كان يتصل بي مرارا ويطالب بشتى انواع الاسلحة وانتم احسنتم استخدامها".

وتشير دراسات الى ان واشنطن وفرت لاسرائيل اكثر من 30 مليار دولار من المساعدات العسكرية العاجلة خلال العامين الماضيين لمساندتها في حربها على غزة وعلى دول المنطقة بما فيها لبنان. وفي التقديرات، فان اسرائيل حصلت على اكثر من 300 مليار دولار ومن المساعدات والمنح والدعم الاميركي منذ تأسيس الكيان الاسرائيلي.

◄ 3- المسار الوطني الداخلي حيث يجب توثيق الجرائم، وتوحيد المرجعيات القانونية الفلسطينية، وتفعيل الديبلوماسية الحقوقية، بما يُعيد الثقة بان القانون يمكن ان يكون سلاحا للفلسطينيين، لا مجرد شعار.

■ ما هو في تقديركم الدور الذي ستلعبه مصر في المرحلة التالية: اعادة الاعمار؛ ضمان الاستقرار؛ تعزيز الحكم في غزة؛ منع اسرائيل من الانتهاكات؛ تنسيق الدور العربي في فلسطين؟

□ تُدرك القاهرة ان دورها لم ينتهِ بالتوقيع على الاتفاق، بل بدأ للتو. فمصرَ مطالبة بحكم الجغرافيا والتاريخ وثقلها السياسي بادارة مرحلة ما بعد الحرب، والتي تشمل اعادة اعمار غزة بالتعاون مع الشركاء العرب والدوليين وضمان الاستقرار الامني والسياسي ومنع عودة الانقسام او التصعيد، والاشراف على التفاهمات الامنية والمعابر لضمان عدم تكرار الانتهاكات، وتنسيق الدور العربي المشترك في الملف الفلسطيني، بحيث لا تبقى القاهرة وحدها في الميدان. وفي الوقت نفسه، يمكن لمصر ان تستثمر هذه اللحظة في اعادة احياء الدور العربي الجماعي الذي تراجع في السنوات الماضية، لتصبح شرم الشيخ منطلقًا لتفاهمات عربية اوسع في شأن مستقبل فلسطين.

■ هل انتهت الحرب فعلاً؟

□ رغم الاجواء التفاؤلية، لا يمكن القول ان الحرب انتهت. فالواقع الميداني والسياسي يشير الى ان العوامل التي اشعلت الحرب لا تزال قائمة: استمرار الحصار المفروض على غزة؛ التوسع الاستيطاني في الضفة؛ والانقسام الفلسطيني الداخلي.. واي من هذه العوامل كفيل باعادة الامور الى النقطة الصفر. ولذا، فان الاتفاق الحالي يمثل هدنة اكثر منه سلاما دائما حيث ان ارقام المعادلة السياسية لا تؤدي الى السلام شامل و دائم في الوقت الراهن، ما لم يُدعّم بضمانات تنفيذ حقيقية وبيئة سياسية جديدة تُعالج جذور الصراع لا اعراضه فقط.

■ هل في تقديركم ان اسرائيل ستتملص تدريجيا من الاتفاق حول غزة وتنتهكه مثلما فعلت باتفاق وقف اطلاق النار مع لبنان؟

□ تاريخ اسرائيل في احترام الاتفاقات غير مطمئن. فمنذ اتفاق الهدنة مع لبنان، وثّقت الامم المتحدة الاف الانتهاكات الاسرائيلية البرية والبحرية والجوية، ما ادى الى مئات الضحايا ودمار واسع خلال اقل من عام. وبناء على هذا التاريخ ليس من المستبعد ان تتملص اسرائيل تدريجيا من اتفاق غزة بالذرائع الامنية المعتادة، ومن هنا تبرز ضرورة انشاء الية رقابة دولية دائمة وشفافة في غزة تتولى رصد الانتهاكات ورفع تقارير دورية الى مجلس الامن الدولي والا سيتحول الاتفاق الى مجرد ورقة سياسية تُخرق متى شاءت اسرائيل

■ من وجهة نظر القانون الدولي، ماذا في امكان لبنان ان يفعل لوقف الاعتداءات الدولية وما هي الخيارات امامه؟

□ الوضع في الجنوب اللبناني يقدم نموذجا واضحا لما قد تواجهه غزة. فلبنان يمتلك حق الدفاع المشروع عن النفس استنادًا الى المادة (51) من ميثاق الامم المتحدة كما يمكنه اللجوء الى مجلس الامن لتوثيق الاعتداءات والمطالبة بقرارات ملزمة. لكنّ فعالية هذه الخطوات تبقى محدودة في ظل الفيتو الأميركي الدائم الذي يشلّ عمل المجلس. وامام ذلك تبقى الخيارات المتاحة امام لبنان مزيجا من التحرك الديبلوماسي المكثف لادانة اسرائيل دوليا، وتفعيل الدعم العربي لصون سيادته، والتمسك بحق المقاومة المشروع طالما فشلت المنظومة الدولية في حمايته من العدوان. انها معادلة صعبة بين احترام القانون الدولي واستخدام القوة للدفاع عن النفس وهي معضلة.

■ بين شرم الشيخ وغزة اي سلام نريد؟

□ اتفاق شرم الشيخ يمثل نافذة امل حقيقية لكنه ايضا اختبار صعب للارادة الدولية، فاذا اراد العالم ان تكون هذه القمة خطوة نحو سلام دائم فعليه ان يتحمل مسؤولياته الاخلاقية والقانونية، وضمان التطبيق الفعلي للاتفاق، وحماية المدنيين، ومحاسبة من ارتكب الجرائم في حقهم، وتوفير بيئة اقتصادية وإنسانية تمكن الفلسطينيين من الحياة بكرامة. اما اذا اكتفى العالم بالبيانات والاحصاءات فان الاتفاق سيتحوّل الى مجرد فصل جديد من مسرحية طويلة اسمها "السلام المؤجل". ويبقى السؤال مفتوحًا هل ستكون شرم الشيخ بداية سلام حقيقي، ام استراحة قصيرة قبل حرب اخرى؟